

تقييم البرنامج السياسي لحماس في انتخابات سنة 2006

د. جاسم سلطان³⁹

في إطار الدعوة التي وجهت إلينا من مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات لإعداد ورقة حول دراسة علمية نقدية لتجربة حماس منذ فوزها في الانتخابات التشريعية وتكوينها للحكومة، فإننا نتقدم بهذه الورقة حول محور "البرنامج السياسي" المطروح للحركة.

وقد تم إعداد هذه الورقة وفق العناصر التالية:

التمهيد:

ويشمل:

- مقدمة عن السلطة الفلسطينية
- مقدمة عن البرنامج السياسي لحركة حماس

تحليل الأفكار الأساسية في البرنامج الانتخابي:

وتشمل:

- المقدمة
- الثوابت
- السياسة الداخلية
- العلاقات الخارجية
- الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد
- السياسة التربوية والتعليمية
- المواصلات والمعايير

³⁹ كاتب قطري، ورئيس مجلس إدارة بيت الخبرة للتدريب والتطوير، الدوحة.

تقييم عام للبرنامج:

الخلاصة:

وقد تحدثنا عن تقييم الأداء العام لحماس في بند "تقييم عام للبرنامج".

التمهيد:

إننا في هذه الورقة نجد أننا مشتبهين مع عنوانين أساسيين:

● الحكومة "السلطة الوطنية الفلسطينية"

● البرنامج الانتخابي

لذلك نبدأ بمقدمة عن الحكومة "السلطة الوطنية الفلسطينية" وملابسات تكوينها، ثم البرنامج الانتخابي وأهم النقاط التي يراعى كتابتها في أي برنامج انتخابي.

مقدمة حول السلطة:

تكونت السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو الذي وقعته "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1993؛ لتكون أداة مؤقتة للحكم الذاتي للفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

والسلطة الوطنية هي كيان إداري وسياسي لتنفيذ اتفاق لحكم ذاتي محدود في بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وبموجب اتفاق 1995 بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" قسمت الضفة إلى ثلاث مناطق:

مناطق (أ): وتخضع أمنياً وإدارياً بالكامل للسلطة الفلسطينية.

مناطق (ب): وتخضع إدارياً للسلطة الفلسطينية وأمنياً لـ"إسرائيل".

مناطق (ج): وتخضع للسيطرة الإسرائيلية فقط.

وقد احتفظت "إسرائيل" بسيطرتها على الحدود والأمن الخارجي والقدس والمستوطنات.

أي أن إجمالي السيطرة للسلطة الوطنية على مناطق (أ) من الضفة.

وقد أنشئت السلطة لمهام محددة بموجب اتفاقية أوسلو، حيث تنص الوثيقة على أن للسلطة حق الولاية على كل الضفة وغزة في مجالات الصحة والتربية والثقافة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة إضافة إلى الإشراف على القوة الفلسطينية الجديدة، ما عدا القضايا المتروكة لمفاوضات الحل النهائي مثل: القدس، والمستوطنات، والمواقع العسكرية، والإسرائيليين المتواجدين في الأرض المحتلة.



التمويل:

- وتتلقى السلطة التمويل عبر مساعدات دولية تصل إلى 800 مليون دولار سنوياً. وقد أشار التقرير الاقتصادي العربي لسنة 2005 أن نحو 7% من إجمالي المساعدات الدولية منذ سنة 1994 وحتى سنة 2000 أسهمت به الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، وازدادت مساهمة الدول العربية لتصل إلى 63.5% خلال سنوات الانتفاضة (2000-2005). واللافت أن المساعدات الأمريكية التي لا تتعدى 10% من إجمالي المساعدات الدولية كانت مشروطة في تمويل مشاريع أمريكية تحت مسميات تنشيط الديمقراطية ومشاركة المرأة⁴⁰.
- المملكة المتحدة تسهم بمبلغ 33 مليون جنيه إسترليني سنوياً بشكل مباشر، وحوالي 49 مليون يورو ضمن الدعم الذي تقدمه المفوضية الأوروبية البالغ 280 مليون يورو سنوياً. وتعدّ من أكبر الجهات المتبرعة للفلسطينيين، إلى جانب كونها ثاني أكبر متبرع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. وقد أعلن وزير التنمية الدولية البريطاني في 2006/4/25 عن تقديم مبلغ إضافي 15 مليون جنيه إسترليني لهذه الوكالة⁴¹.

تطورات تعامل "إسرائيل" مع السلطة:

في أيلول/ سبتمبر 2000 تعرضت بنية السلطة الفلسطينية للتدمير وقصفت المقار الأمنية التابعة لها في محاولة من الحكومة الإسرائيلية لوقف الخسائر التي تتعرض لها منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، وتعتقد أن عرفات مسؤول بشكل مباشر عن العمليات الاستشهادية التي تتم. ولم يجد رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون في الموقف العربي أو الدولي رادعا يثنيه عن الاستمرار في مخطئه لإنهاء السلطة الفلسطينية.

وكانت أخطر عمليات القصف ما تعرض له مقرّ رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في 2002/3/29، فقد أعلن شارون أن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر

⁴⁰ <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=619&a=29569>

⁴¹ <http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1099137505648>

عرفات "عدو" لـ "إسرائيل"، ومن ثم فرض عليه حصاراً، وأعاد الجيش الإسرائيلي احتلال كل مناطق السلطة، ومنعت القوات الإسرائيلية الصحفيين من دخول مدينة رام الله التي تعدّ حالياً العاصمة السياسية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية. من هذه النبذة السريعة لملايسات نشأة السلطة ومهامها وتطور التعامل الإسرائيلي معها نخرج بالنقاط التالية:

- السلطة الوطنية يمكن أن نطلق عليها أنها مؤسسة لإدارة شؤون الفلسطينيين في مناطق محددة ولا يملك السيادة الكاملة على هذه الأراضي، أو استقلالية كاملة في القرار. حتى أن وثيقة أوصلو تقول بأنه "لن يكون الأمن الخارجي والعلاقات الخارجية والمستوطنات من مهام السلطة الفلسطينية في المناطق التي سينسحب الجيش الإسرائيلي منها".
- أنشأت السلطة لمهام محددة ليست منها مقاومة المحتل، بل هي أحد منتجات أوصلو في سبيل التسوية السلمية، والتداول السلمي لها يعني أن يأتي من يستطيع إدارتها وفق ما صممت من أجله بكامل أشكال التعامل والتعاون والتنسيق مع "إسرائيل". ومن ثم فهي ليست الأداة التي يمكن استخدامها في غير ما صنعت من أجله، وهي ليست أداة للمقاومة، وعلى من يتقدم للالتحاق بها أو العمل من خلالها أن يدرك ما هو سقفها وما الأسباب التي وجدت من أجلها.
- تعتمد السلطة بشكل كامل على التمويل الأجنبي، لذلك فهي خاضعة سياسياً للأطراف الأجنبية سواء العربية أم الأوروبية والأمريكية. ومن يحاول العمل من خلالها عليه أن يصوغ برنامجاً يناسب الأطراف الداعمة، وإلا فليبحث عن أداة أخرى وجهازاً آخر يعمل من خلاله، لأن مالك هذه المؤسسة "السلطة" هو رأس المال الأجنبي. أي أنها مؤسسة تتكون من رأس المال الأجنبي والعمالة الفلسطينية، ولا شك أن رأس المال هو المتحكم في القرار.
- الدخول في السلطة الفلسطينية يعني بالضرورة التعامل المباشر مع "إسرائيل"، فقرارات فتح الممرات وإغلاقها كلها قرارات إسرائيلية، كما أن وصول رأس المال وتسليح قوى الأمن يتم عبر الحكومة الإسرائيلية، كما أن هناك بعض المناطق تخضع إدارياً للسلطة وأمنياً لـ "إسرائيل"، وهذا يؤدي إلى استحالة استمرار النبرة الإستعلائية ضد "إسرائيل" لمن سيدير السلطة، وإلا يتعرض للحصار كما تم حصار ياسر عرفات من قبل.



مقدمة حول صياغة البرنامج السياسي:

حتى يمكننا أن نقيم أهم ما جاء في البرنامج السياسي لحركة حماس نحتاج أن نذكر ابتداءً عدة نقاط أساسية عند صياغة رؤية سياسية تتبلور في شكل برنامج سياسي.

- البرنامج السياسي لا يتحدث عن شعارات، وإنما يتحدث عن نقاط محددة جداً سيتم تطبيقها في فترة الفعل السياسي في حالة الفوز.
- البرنامج السياسي ينطلق مما يمكن تطبيقه في الفترة المطروح فيها، وليس مما يؤمل ويرجى.
- لغة صياغة البرنامج يجب أن تتماشى مع روح العصر ومفرداته لتعكس عقلية ناضجة متطورة.

تحليل الأفكار الأساسية في البرنامج:

أولاً: المقدمة:

الرؤية الشاملة:

جاء في مقدمة البرنامج:

إن قائمة التغيير والإصلاح تعتقد أن مشاركتها في الانتخابات التشريعية في هذا التوقيت وفي ظل الواقع الذي تعيشه القضية الفلسطينية تأتي في إطار البرنامج الشامل لتحرير فلسطين، وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ووطنه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. لتكون هذه المشاركة إسناداً ودعمًا لبرنامج المقاومة والانتفاضة الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني خياراً استراتيجياً لإنهاء الاحتلال.

سنلاحظ هنا في المقدمة حديثاً عن وجود برنامج شامل لتحرير فلسطين كانت المشاركة الانتخابية جزءاً منه. ترى ما هو هذا البرنامج الشامل لتحرير فلسطين؟ فهل تمتلك حركة حماس برنامجاً شاملاً لتحرير فلسطين؟ وإن كان موجوداً فمتى تمت برمجته؟ ومتى عرض هذا البرنامج على الشعب الفلسطيني حتى يمكن القول إن هذا البرنامج التحريري الشامل تم دعمه من قبل الشعب الفلسطيني؟ فإن كانت أجوبة الأسئلة السابقة بالنفي، نفي أن تكون لحركة حماس رؤية متكاملة وبرنامجاً شاملاً للتحرير متضح المعالم والمراحل، حينها فإن مبرر المشاركة الانتخابية فقد مرتكزه الأساس الذي ذكر في المقدمة "إن قائمة التغيير والإصلاح تعتقد أن

مشاركتها في الانتخابات التشريعية في هذا التوقيت... تأتي في إطار البرنامج الشامل لتحرير فلسطين“.

الأهداف:

تمّ تحديد الأهداف من البرنامج السياسي ابتداءً في المقدمة، والتي تتلخص في:

- تخفيف المعاناة
- تعزيز الصمود
- الحماية من الفساد
- تعزيز الوحدة الوطنية

كما ذكر في مقدمة البرنامج كذلك السعي لإقامة مجتمع مدني فلسطيني متطور يقوم على التعددية السياسية وتداول السلطة.

وانطلاقاً من المقدمة التي ذكرناها حول صياغة البرنامج السياسي، فإن الأهداف هنا مطاطة، فما الأدوات التي ستمكن حماس من تخفيف المعاناة في ظل رفض دولي “للمقاومة المسلحة”، وكيف ستتمّ الحماية من الفساد، أو بناء مجتمع مدني متطور، وما هي الشروط الموضوعية لقيام هذا المجتمع المدني المتطور؟ وهل يمكن أن يوجد مجتمع مدني متطور في ظلّ احتلال؟ خصوصاً وأن الحكومة لا تمتلك سيادة فعلية وإنما هي حكومة منتدبة من قبل الاحتلال.

إننا نلاحظ هنا طغيان الجانب الشعراوتي في الأهداف، فهي كلها أهداف مشروعة لا ينكرها عاقل، لكن يبقى سؤال إمكانية أن تكون هذه الأهداف واقعاً وأن تترجم إلى فعل في ظلّ مجتمع دولي داعم لـ”إسرائيل“.

الاستدعاء الديني:

ثم انتهت المقدمة بقول الله تعالى: «وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلك وصاكم به لعلكم تتقون» (الأنعام: 153). وتأتي هنا إشكالية الاستدعاء الديني وأن هذا هو الصراط المستقيم الواجب الاتباع، فبقية السبل تضل عن سبيل الله، ترى.. ماذا لو لم يعمل البرنامج كما تصورت حماس – هذا ما حدث بالفعل؟ هل المشكلة في هذا الصراط المستقيم المستلهم من القرآن؟ أم المشكلة في المجتمع الدولي والعملاء، وهل هذا الصراط المستقيم عاجز أن يضع تصوراً للتعامل مع الأطراف المختلفة.



إن استدعاء الدين هنا، وهذه الآية تحديداً التي تمايز بين السبل، وتوحي بقديسية خيار حماس المنزل من السماء، لا يعكس للقارئ أن عقلية من صاغ البرنامج تؤمن أن اجتهادها هو اجتهاد بشري محض، لا بأس أن ينطلق حزب أو حركة من منطلق إسلامي، لكنه يحسن اختيار الآية مثل «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»، كما جاء في آخر البرنامج، أو «وفي ذلك فليتنافس المتنافسون»، كان من الممكن اختيار آية لا تعكس أحادية القطب المستحوذ على الحق، بل تعكس ضرورة العمل والتنافس في الحياة الدنيا، فلغة الخطاب ضرورية جداً لأنها تعكس جزءاً مهماً جداً ومستبطن في البرنامج ربما لم يكتب مباشرة.

ثانياً: الثوابت:

إذا ألقينا نظرة على ما كتب في برنامج الحركة تحت عنوان "أولاً: ثوابتنا" بعد المقدمة سنجد التالي:

فلسطين التاريخية (البند 2): أي الأرض كل الأرض للفلسطينيين، فما الدافع الإسرائيلي لأن يتعامل مع حكومة تطالب بحدود فلسطين التاريخية جملة واحدة. وما مبرر أن تدعم هذه الحكومة وتسمح لها بتسيير شؤون الشعب، هل يعقل أن يترك الإسرائيليون حماس لتزداد قوتها ثم تعمل على إقامة الدولة التاريخية. هنا يظهر أن البرنامج هو برنامج حركة مقاومة فقط، وليس حركة سياسية تتقدم بأهداف مرحلية.

المقاومة المسلحة (البند 4): تحدث البند عن أن من الثوابت إنهاء الاحتلال بكافة الوسائل متضمنة المقاومة المسلحة، ولم يحدد البرنامج ما هو دور هذا السلاح؟ هل هو:

سلاح تحرير: قادر بالفعل على تحرير الأرض كما يذكر البرنامج.
 سلاح تحريك: يستخدم للضغط لتحسين الوضع التفاوضي كلما لزم الأمر.
 سلاح مشاغلة: لإشغال العدو عن تجهيزات وإعدادات وفق البرنامج.
 سلاح إنهاء: لإنهاك قدرة العدو واستنزافه.
 أم كل ذلك... وفي هذا ما لا يخفى من التناقض... فلكل خيار توابعه من الفعل تختلف عن الآخر... وبالتالي:

لم يتحدد أي دور سيمارسه السلاح الذي سنتبناه المقاومة.
التمسك بكامل الحقوق (البند 6): تحدث البند عن التمسك بكامل حقوق الشعب،

والأرض، والقدس، والمقدسات، ودولة فلسطينية عاصمتها القدس. فهذا هو حقّ الفلسطينيين... لكن ترى ما هو حقّ الطرف الآخر من وجهة نظر المجتمع الدولي... أم أنه قد تمّ إهماله في مثل هذا الطرح عمداً مما يعيدنا لسؤال هل البرنامج للدخول في عملية سياسية أم للخروج منها؟ وأي الأطراف أقوى حتى يفرض شروطه؟. تعزيز وحماية الوحدة الفلسطينية (البند 7): كيف يحدث ذلك في ظل اختلاف البرامج.

يظهر لنا في البرنامج أزمة الثوابت وعدم تحديد حزمة التبادلات الممكنة مع العالم، فإن لم يكن لدى حماس فكرة عن برنامج تفاوضي تتقدم به فما ميرر تبنيتها لبرنامج سياسي، أليس العمل السياسي يعني فن تقديم التنازلات بحسب موازين القوى؟ فما هي حزمة التبادلات الممكنة في هذه الحالة؟.

ثالثاً: السياسة الداخلية:

تحدث البرنامج في النقاط السياسة الداخلية عن:

المحافظة على الثوابت الوطنية (بند 1): تحدثنا عن الثوابت سابقاً وأن كتابتها بهذه الطريقة لم توجد مبرراً لممارسة فعل سياسي من خلال الحكومة. الحريات السياسية والتعددية وتشكيل الأحزاب (بند 3): الوقوع في وهم وجود دولة حقيقية أو حكومة سيادية، فكيف لهذه الأمور أن تطبق في مجتمع تحت الاحتلال، تحدثنا عن دور الحكومة الفلسطينية فيه سابقاً في التميه كمنسوب يدير شؤون الشعب.

تعميق أواصر الوحدة الوطنية ولغة الحوار (بند 4): كيف يحدث هذا في ظلّ انشطار عمودي لمعسكرين يرون العالم بصورة مختلفة تماماً، وكل يشد القضية في اتجاه مضاد للآخر.

تصويب وترشيد دور الأجهزة الأمنية لحماية المواطنين (بند 9): وهل توجد بالأساس دولة قادرة على حماية مواطنيها أمام الاجتياحات والقصف الجوي؟؟!! اعتبار التعاون الأمني أو ما يسمى "التنسيق الأمني" مع الاحتلال جريمة وطنية ودينية كبرى (بند 10): ألا يوجد تمييز بين التعاون أو التنسيق كحاجة والتمييز بينه وبين الخيانة، فعندما ردّ الرسول أبا بصير إلى معسكر الكفر في الحديبية وفق اتفاق أمني ييشترط ذلك، هل كان هذا تنسيق أم تعاون أم خيانة أم حاجة. كما عادت الحركة في خطابها لتستدعي الدين في قضية اجتهادية ليصبح التعاون



أو التنسيق "جريمة دينية كبرى"، وماذا عن التنسيق في صرف الرواتب، وفي تسليح الأمن، وفي دخول الإغاثات والخدمات، وفي إصدار تصريحات للصحفيين ووكالات الأنباء، هل هذا يعد جريمة دينية؟؟!!
الأموال العامة حق لجميع الشعب (بند 15): فأين هي هذه الأموال التي ستأتي بعد حزمة الثوابت السالفة، فمن أين ستأتي وكيف ستمر؟ ووفق أي شروط؟

رابعاً: العلاقات الخارجية:

بناء علاقات سياسية متوازنة مع الأسرة الدولية (بند 4): إن البرنامج المطروح وفق الثوابت لا يفتح أي مساحة للحوار مع الأسرة الدولية الداعمة سلفاً للكيان الصهيوني، والمهيمنة على السياسة العالمية وعمق الدعم العربي.
رفض المنح المشروطة بتنازلات عن الثوابت الوطنية (بند 10): ولم ستقدم المنح إذن، وإن لم تكن مشروطة فنحن نتحدث عن منح عربية أو من دول معادية للمهيمنة الأمريكية، وهنا تظل فكرة تأمين مرور هذه المنح وتفعيلها وفق رفض إسرائيل وحلفائها هي المعضلة الكبرى أمام تفعيل هذا البند عملياً.

خامساً: الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد:

الحديث عن محاربة الفساد بكل أشكاله وتعزيز الشفافية والرقابة وتحديث التشريعات والنظم... والفساد في فلسطين جزء بنيوي تغلغل عبر عقود في بنية منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبح هدمه هو عين هدم السلطة ومؤسساتها وبالتالي ينطرح عدد من الاسئلة على هذا الموضوع مثل الواقعية وتوفير الامكانية للقيام به دون التضحية بالمشروع الأكبر وهو المشروع الفلسطيني وإدخاله في نفق جديد... ليس من الصعب الحديث عن أي شعار ولكن الأهم إمكانية تنزيله على أرض الواقع دون مضاعفات تقتل المريض.

سادساً: السياسة التربوية والتعليمية:

استقطاب الكفاءات المهاجرة (بند 11): ما عملية هذا الطرح، وما إمكانية تطبيقه لتعود الكفاءات المهاجرة لخدمة حكومة لا تمتلك سيادة وفي ظل أوضاع لا يسودها الحد الأدنى من الشروط الموضوعية للاستقرار... اللهم إلا إذا كنا نتكلم عن قوى ذات هم وطني نضالي وبالتالي فهي قادمة قادمة مهما كثرت العقبات، وهم ليسوا موضع

السؤال هنا حيث الحديث عن مهاجرين دفعت بهم الظروف غير المستقرة للخروج، وشرط عودتهم هو الاستقرار... ولا يخفى ما في ذلك من تناقض مع فكرة حمل السلاح والمقاومة والتي جوهرها خلق حالة عدم استقرار للاحتلال، وبالتالي تتوقع الاستجابة نفسها وأقوى من العدو!.

سابعاً: المواصلات والمعابر:

فتح المعابر الحرة والميناء والمطار ورفض أي تدخل خارجي (بند 4 و5): ما قيمة هذا البند في وجود الاحتلال، ومن الذي يملك فتح المعابر أو غلقها، وهل دول الجوار ستتجاوب بفاعلية مع قرارات مخالفة للإرادة الصهيونية، وهل ستتفرج "إسرائيل" على المعابر وهي تفتح لدخول المال والسلاح دون أي تدخل (رفض أي تدخل أجنبي). وماذا يعني الرفض هنا في حالة التدخل، كيف سيتم عملها؟؟.

تقييم عام للبرنامج:

في ضوء القراءة الكلية للبرنامج يمكن تقييم البرنامج السياسي كالتالي:

عدم نضج نظرية العمل:

من حيث الحديث عن برنامج التحرير الشامل، وعدم وضوح المراحل المتتابعة التي تؤدي إلى هذا التحرير.

الدخول المبكر:

إن البرنامج الانتخابي شمل مفردات المقاومة والتحرير، وعدم التنازل عن فلسطين التاريخية، إذن فالبرنامج الأساسي هو برنامج مقاومة وليس برنامج سياسي، فما هي الإضافة التي سيضيفها دخول حماس في الحكومة على برنامج المقاومة، خصوصاً وأن أي حكومة "منتدبة" يجب أن تتعامل مع الاحتلال، حيث أنها ليست موجودة من باب سيادة، وإنما كأجير يدير شؤون الشعب.

وهذا يدفعنا للوقوف أمام مهام الحكومة بغض النظر عن الطرف الذي سيفوز بها. فنحن هنا لسنا في دولة مستقلة لها سيادة قادرة على اتخاذ القرار، وإنما نحن أمام مؤسسة فلسطينية تدير شؤون الشعب وفق البرنامج الإسرائيلي، إنه انتداب إسرائيلي لحزب أو مجموعة فلسطينية تتولى إدارة شؤون العباد، فالممول للحكومة



هو "إسرائيل"، والذي يوفر مقومات الحياة هو "إسرائيل"، ورغم إدراك جميع القوى لذلك ظاهرياً إلا أن هناك خلط وتوهم لوجود حكومة يمكن محاربة الفساد فيها، بل يمكن لطرف يعلن عن فلسطين التاريخية ليأتي في السلطة ثم تدعمه "إسرائيل"؛ ليدبر شؤون المجتمع، وهو أمر يصعب للعقل تخيله، أن تترك "إسرائيل" طرفاً يسعى بإزالتها ليقوم بدور المندوب، فالمال الذي تدار به الحكومة يأتي من "إسرائيل"، ومقومات قيام المجتمع من بنى تحتية أو رواتب أو خدمات إنسانية تمررها "إسرائيل"، فكيف يعقل سياسياً أن تأتي حكومة مقاومة تنادي بالحق التاريخي لإدارة شؤون الشعب، كوسيط بين "إسرائيل" والشعب الفلسطيني.

ضعف التمييز بين الأيديولوجية والعمل السياسي:

أكثر الحركة تاريخياً من الحديث عن الثوابت حتى اختلط الهدف بالعميقة، والثابت بالمتغير مرحلياً، وامتداداً لأزمة الاستدعاء الديني فإن "لا يجوز" كانت هي الطاغية تاريخياً على خطوات ومراحل يمكن القبول بها مرحلياً، والشرع تعامل بواقعية مع الأحداث، فلا يجوز شرب الخمر إلا من اضطر لذلك، ولا يجوز القتال في الشهر الحرام لكن أيد الله موقف من قاتلوا فيه، وهنا تميز الحركات السياسية بين ما هو حكم وما هو من باب الضرورة، فالقاعدة الأصولية تقول إن الضرورات تبيح المحظورات وأن الضرورة تقدر بقدرها. لذلك وجد في السياسة ما يمكن أن نسميه الطاولة السياسية. ففكرة العمل السياسي أقرب ما تكون إلى الطاولة، التي ربما تتحمل 100 كغ، لكننا إذا حاولنا تحميلها 200 كغ فإنها ستتكسر.

ووظيفة رجل السياسة أن يحسن صناعة الطاولة، ولا يُحمّل أي طاولة أكثر مما تتحمل، فليست براعته في أن يحمل أوزاناً ثقيلة، بل براعته أن تصمد طاولته تحت وزنه حتى يتمكن من الوصول إلى غيرها.

ونلاحظ حضور الطاولة السياسية في الحديبية، حين لم يتوقف الرسول عند الأيديولوجية، بل تحرك من الممكن نحو هدفه، وراعى ما تحتمله المرحلة، فوافق أن تشطب التسمية في العقد وتظل صيغة الجاهلية "باسمك اللهم"، ثم وافق أن يحذف لقبه كرسول ليكون العقد من محمد بن عبد الله، وليس من محمد رسول الله، ثم وضع على طاولته ما تتحمله، فوافق أن يرد الكافر إذا أتاه من مكة، ووافق ألا ترد له قريش مسلماً أتاه، ثم كان اختبار الطاولة حين أتاه أبا بصير فرده الرسول وأمره أن يرجع مع الكفار، فقال أبو بصير:

”يا رسول الله تردني إلى المشركين يفتنونني في ديني، فقال: يا أبا بصير إنا قد أعطينا هؤلاء القوم ما قد علمت، ولا يصلح لنا في ديننا الغدر...“
فقد رأى الرسول أن نبذ العهد لا تتحمله طاولة الأهداف الآنية، فالتحرك هنا يكون في ضوء الممكن، من أجل تحريك الأوضاع خطوة للأمام، وليس إنجاز الحل على شكله المثالي، فالشكل المثالي يقول إن المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ويقول أن رد شخص إلى الكفار ليفتنوه ليس مقبولاً عقلاً، خصوصاً وقد أتى الدين حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله.

هنا نجد أن ما ينتزل من الأيديولوجيا الصلبة الحاملة على الواقع يكون بالقدر الذي تحتمله الطاولة، بعيداً عن الشعارات والخطابة التي لا تنجز نصراً، ولا تبني قدرة الفاعل السياسي على أن يزيد من قوة تحمل طاولته لتتحمل أوزاناً أقوى.
إن رجل السياسة عادة ما يبدأ - إن كان يصارع خصماً قوياً - من ضعف استراتيجي، ثم ينتقل إلى مرحلة التعادل الاستراتيجي، ثم مرحلة التفوق الاستراتيجي، والأيديولوجية تنتزل على الواقع بحسب المرحلة، فكلما زادت قوة الفاعل السياسي الاستراتيجية، زادت قدرته على تحميل طاولته مزيداً من الأيديولوجية.

لقد رأينا جورج بوش عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر يتحدث عن حرب صليبية، مستنداً إلى الخطاب الديني ليحشد العواطف والدعم، وهو هنا يتحدث من منطلق المتفوق استراتيجياً، القادر على مخالفة الأمم المتحدة، وتحميل طاولته بالأهداف السياسية الثقيلة.

بينما نرى الأتراك بقيادة ”أردوغان“ وهم يحاولون التخفيف من هيمنة العسكر، لا يتحدثون مطلقاً عن أيديولوجية دينية، على الرغم من أنهم يفترض أن يفكروا أنهم بالأساس دولة الخلافة الإسلامية. أو على الأقل دولة تطبق الإسلام، لكنهم راعوا طاولاتهم الاستراتيجية، فصمموا سلم الأهداف على اعتبار أن الهدف الأول هو التحول من دولة علمانية معادية للدين إلى دولة علمانية غير معادية للدين. فإن لم يكن فالدولة العادلة، والعدل من أسمى ما جاءت به الشريعة، ولو لم يقل من يطبقه أنه يطبق الشريعة.

وبذلك صمم طاولته على هذا الأساس، وحاول قدر الإمكان ألا يحرق المراحل، أو يحمل طاولته ما لا تتحمل. فالمنطق يقول إنه ربما ينجح لو فعل ذلك، لكنه بالتأكيد خاسر إن لَوَّح بالأيديوجيا مثلما فعل من قبل ”أربكان“.

عدم التمييز بين الثوابت ومتطلبات المرحلة:



إن التأكيد الدائم على الثوابت لا يعني استردادها، وكتابتها في برنامج سياسي يفترض أن يسعى لتحسين شروط التفاوض لاحقاً يغلُق الباب أمام الفاعل السياسي ليناور، أليس من الثوابت أن محمداً رسول الله لكن الرسول قبل بشطب لقب النبوة في الحديبية ليستبدله بمحمد بن عبد الله، إنه لم ينكر الثابت قلبياً، ولكنه أمام قضية عملية، ويريد الانتقال من الضعف الاستراتيجي إلى التعادل الاستراتيجي إلى التفوق الاستراتيجي، وهذا لا يتأتى بتكرار الثوابت، بل بوضع خطة عمل ممنهجة لجعلها واقعا.

عدم انضباط الرسائل الموجهة للأطراف المختلفة:

فالبرنامج صمم ليناور رضا قواعد الحركة وجماهير الشعب الفلسطيني، لكنه لم يراع الرسائل الموجهة من خلال هذا البرنامج إلى شركاء الوطن وعلى رأسهم حركة فتح، إلى "إسرائيل"، إلى المجتمع الدولي، والدول العربية.

فالرسائل الموجهة للأطراف الأخرى تبدو مخيفة، عازمة "في المرحلة الحالية" على التحرير الكامل، ترى ما الذي كان متوقعا من مثل هذا البرنامج تجاه حكومة لا تملك سيادة، ويعتقل أفرادها من قبل الاحتلال.

وإذا كانت الرسالة الأساسية هي سنظل نقاوم، فما جدوى الدخول في لعبة سياسية عممية الممول فيها هو "إسرائيل" والمجتمع الدولي، فكيف تقول لهم سأقاومكم وحقكم علي أن تمولوني؟.

عدم التمييز بين الروافع الحقيقية والروافع المحتملة لتحقيق الأهداف:

يجب أن يتأكد رجل السياسة أن هدفه سياسي، وإن كان يشك في أن تحصيل الهدف لا يتم إلا عبر ممارسة السياسة فعليه أن يتمهل، ويقطع شكوكه باليقين، فاللعبة السياسية، خصوصاً في العالم الثالث عادة ما تكون صفرية، إما منتصر أو مهزوم، فالخاسر يخرج من اللعبة السياسية، وقد يتطلب عودته إلى المشهد السياسي جهداً كبيراً وسنوات مديدة.

فإذا تحقق رجل السياسة من أنه جاد في دخول اللعبة، فعليه أن يحدد الهدف بدقة، وعندما يصمم رجل السياسة سلم الأهداف فإنه لا يتحرك بشكل ارتجالي أو عاطفي، أو ينطلق بناء على ما ينبغي أن يكون، بل يصمم على اعتبار الروافع المتوفرة التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف، أو الروافع التي يتوقع أنه قادر على إيجادها وفق دراسات، ونعني بالروافع هنا الأرجل والدعامات القادرة على حمل هذه الأهداف

والتحرك بها، من موارد وعلاقات وفرصة وقدرة على التخطيط... إلخ. فعندما تريد أن تشتري عمارة بمليون دولار، بينما لا تمتلك سوى عشرة دولارات، حينها يجب أن يكون لديك تصور عن الطريقة التي ستحصل بها على المبلغ، وإلا فأنت واهم. لذلك على رجل السياسة أن ينتبه ويميز بين الروافع الحقيقية والروافع المتوهمة. ترى ما هي الروافع الحقيقية التي كانت نصب عين حركة حماس وهي تتحدث عن إقامة وحدة وطنية، وتخفيف المعاناة، وتعزيز الصمود، والحماية من الفساد، ما هي روافعها للتعامل مع المجتمع الدولي، ما هي روافعها للتعامل مع فتح، ما هي روافعها لتطهير بؤر الفساد؟ كلها أسئلة إن لم تتوفر إجابة عليها يصبح البرنامج أمنية وليس برنامجاً سياسياً.

ربما ارتكبت خطأ فادحاً عندما بنت أهدافها على روافع محتملة، كأن يدعمها العرب أو الروس. إن الفاعل السياسي لا يخطط على رافعة محتملة، ولكنه يخطط على رافعة حاضرة بين يديه، أو يوقن بإمكانية إحضارها.

سقف الأهداف أعلى من سقف الممكن:

فهل كان يتوقع أن يغير المجتمع الدولي موقفه إزاء حركة تنادي بحقها التاريخي، وإن كانت الحركة لا تعبأ بالمجتمع الدولي - وهذا غير مرجح، ألم يتم التفكير في كيفية تعامله مع حكومة تحمل هذا السقف المرتفع من الأهداف؟ وإذا كان هناك تصور أن العرب هم الذين سيدعمون تطبيق البرنامج فما هي مؤشرات هذا الاستعداد... وتاريخ التعاطي مع هذا الملف، وهل كان للحركة دراية بالية نقل الأموال على مستوى الدول حتى تفاجئت بعجز الدول العربية مجتمعة عن كسر الحصار المالي وذلك هو الحد الأدنى في الدعم؟.

الخلاصة:

إن على حركة المقاومة الإسلامية حماس أن تعي عدة أمور وهي في مسارها على طريق التحرير.

ماذا تريد من السياسة؟

إذا كان برنامج الحركة بالأساس هو برنامج مقاومة، وهو برنامج قائم على التمسك بالثوابت في أقصى حدودها، فما الذي تريده تحديداً من دخول لعبة سياسية قائمة على تقديم التنازلات حتى يمكن التفاوض؟!.



وإذا كان الهدف هو محاربة الفساد، وإن كان ولا بدّ من الدخول في الحكومة فهذا سيتطلب تخفيف الأهداف الكبرى بشكل كبير. فلن يحصل لاعب سياسي على كل ما يريد دون أن يقدم للأطراف الأخرى شيئاً ثميناً يتركه، خصوصاً وإن كانت هذه الأطراف هي المالكة لرأس المال.

فعلى حركة حماس أن تبدأ في صياغة مشروع حقيقي له مراحل وسلم أهدافه التي تبدأ من الممكن، ومن الروافع الحقيقية وليست المحتملة.

النجاح التكتيكي لا قيمة له في ظل الفشل الاستراتيجي:

فإذا كانت الرؤية الاستراتيجية لرجل السياسة لا توصل إلى الأهداف التي يناهز بها، فإن النجاح على مستوى التكتيكات من أنشطة ووسائل يصبح عديم القيمة، والانشغال بتطوير الاستراتيجية الناجحة أهم من التصفيق والاحتفال بأنشطة لا توصل إلى الهدف المطلوب.

مثال:

يعدّ نجاح حماس في الانتخابات هو نجاح تكتيكي، لكنه جاء في إطار ضبابية في الرؤية الاستراتيجية الأكبر، مما قاد إلى الأوضاع التي رأيناها، حيث لم تجب في الرؤية الاستراتيجية على الأسئلة الحرجة مثل:

ما هو البرنامج الشامل للتحرير الذي نتحدث عنه حماس وما مراحلها؟
ما إمكانية الجمع بين المقاومة والسياسة، خصوصاً وأن الطرف الممول لنجاح العملية السياسية (السلطة الفلسطينية) داعم بالأساس للخصم؟
ما دور السلاح المقاومة؟ هل هو سلاح تحرير أم تحريك أم مشاغلة أم إنهاك؟

السياسي المحنك لا يشكو تعقيد الواقع:

فالوضع السياسي عادة ما يكون معقداً، حيث يشتبك الوضع المحلي بالإقليمي بالدولي، وعادة ما تتحرك أطراف أخرى لتلقي بثقلها في الصراع غير الخصم المباشر، لذلك فرجل السياسة لا يتذرع ويبرر فشله بتعقيد الوضع، ولو أن الفعل السياسي - في حالات الصراع - يتم وفق ظروف مثالية لما احتاج الأمر إلى قيادات قوية واعية لديها رؤية، فدور القيادة هي أن تحسن المرور والتحرك بأهدافها عبر هذا التعقيد، والتعقيد ليس مفاجأة بالنسبة لها، بل أن تسير الأمور بدون أي تعقيد هو الأمر الذي يبدو معجزة لا تحدث.

فها هو ماوتسي تونج في الصين يخترق الأوضاع المعقدة داخلياً وخارجياً، وينجح في ثورته، دون أن يعزي إخفاقه في محاولته الأولى لتعقيد الأوضاع، بل غير استراتيجيته وأعد جيش الحفاة لتحرير الصين. إن القادة لا يطالبون الواقع أن يتغير، بل يطورون استراتيجيات كفيلة بتغييره على الرغم من تعقیده البالغ، ويرون أن في برامجهم قدرة عملية لفعل ذلك.

قصة للتأمل:

العقيدة أم رجلي الناقة:

يروى أن رجلاً أراد أن ينقل أغراض منزله القديم إلى المنزل الجديد، وجاءه الشخص الذي سينقل الأغراض على ناقته، ففوجئ بوزن الأغراض التي سيتم حملها على ظهر الناقة. حينها اعتذر عن أداء المهمة، فألح عليه صاحب الأغراض قائلاً له: توكل على الله واحمل الأغراض، حينها رد عليه صاحب الناقة، ليست عندي مشكلة في التوكل، ولكن المشكلة في قدمي الناقة التي لن تتحمل. وهذا هو عين المشكلة المطروحة على أرض الواقع اليوم... والتي تلخص تقويم البرنامج.

مراجع مختارة:

● إعداد محمد عبد العاطي، المعرفة، الجزيرة، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0B089B62-AA97-4C3B-9622-9FAAB582C4F1.htm#TOP>

● اتفاقية أوسلو، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CD86FF37-A086-4B2B-802E-C04EDB850AF0.htm>

● http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_9.html

● <http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1099137505648>

● <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=619&a=29569>